الاكتفاء في التراكيب النحوية في كتاب سيبويه

م. م. محمد جبار حلبوص الجنابي
جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الإنسانية

أ. د. صباح عطيوي عبود الزبيدي
جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الإنسانية

الخلاصة

تختلف التراكيب النحوية فيما بينها في الدلالة من حيث الإيجاز والإطناب والحشو والتطويل تبعاً لقصد المتكلم وحال المخاطب، ويعدّ الاكتفاء واحداً من أسباب التحولات التي تطرأ على التراكيب، ولا تعدو هذه التغيرات أن تكون بحذف حرف أو كلمة او جملة، وربما تكون بعلامة تأنيث أو إعراب. واتبع سيبويه عدّة وسائل للكشف عن الاكتفاء في التراكيب النحوية منها: الحذف والتقدير والتعويض.

الكلمات الدالة: الاكتفاء، التغيرات، الحذف، التقدير، التعويض.

Abstract

The grammatical structures differ among themselves in significance in terms of brevity, redundancy, stuffing and lengthening,depending on the intention of the speaker and the status of the addressee.

Ellipsis is one of the reasons for the transformations that occur in the structures, and these changes are only to be by deleting a letter, a word or a sentence, and it may be marked by feminization or parsing.Sibawayh followed several methods for detecting Ellipsis in grammatical structures, including: omission, estimation, and compensation.

Key words: sufficiency, changes, deletion, estimation, compensation

الاكتفاء في اللغة والاصطلاح

الاكتفاءُ مصدرٌ مشتقٌ من الفعلِ (اكتفى)، واستعملت مادة (كفا) بمعان عدّة يجمعها معنى عام هو أنْ يقومَ الشّيءُ مقامَ شيءٍ آخر.

قال الخليل (ت١٧٥هـ) في العين: ((كَفَى يَكْفِي كِفايةً، إذا قام بالأمر. واستكفيتُه أمراً فكفانيه. وكفاك هذا، أي: حَسْبُك))[١].

وكان أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) أكثر دقةً واحترازاً في فَهمه للاكتفاء، جاء في مقاييس اللغة: ((الكاف والفاء والحرف المعتل أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على الحَسْب الذي لا مُستَزَادَ فيه. يقال: كفاك الشّيءُ يَكفِيك ... إذا قام بالأمر))[٢]. وتبنّى أبو هلال العسكري رأي ابن فارس واعتمده في كتابه، قال أبو هلال العسكري: ((تقول: فلانٌ في كفايةٍ أي: فيما هو وفقَ حاجته من العيش))[٣].

فالاكتفاءُ عند ابن فارس يعني المساواة في القَدَر في نيابة شيءٍ عن آخر بدون زيادة أو نقيصة، فحينما ينوب شيء عن شيء آخر، ويكتفي به يُشترط في ما يُكتَفى به أن لا يَزيد عمّا ناب عنه ولا يَنقص، أي أن يكون مساوياً له.

أما في الاصطلاح، فلم أعثر فيما اطلعتُ عليه من النحويين مَنْ عرّفَ الاكتفاء سوى البلاغيين الذي عرّفوه بـ((أنْ يقتضيَ المقامُ ذِكرَ شيئينِ بينهما تلازمٌ وارتباطٌ، فيُكتفى بأحدهما عن الآخر لنكتةٍ، ويختصُّ غالباً بالارتباط العطفي، كقوله [تعالى]...:﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾[٤]، أي: والشهادة؛ لأنّ الإيمان بكل منهما واجب، وآثرَ الغيب؛ لأنّه أمدح، ولأنّه يستلزم الإيمان بالشهادة من غير عكس)) [٥].

وإذا ما أُريد وصف أقرب منه لمصطلح الاكتفاء قِيل فيه: أنْ يقومَ شيءٌ مقامَ شيءٍ آخرَ يؤدي مؤداه في الوظيفة ـ ويبقى الآخر مقدراً ـ فيُكتَفى به لنكتة، ويصيرُ الكلام معه تاماً مفيداً.

مواضع الاكتفاء

١. الاكتفاء بالفاعل:

اتفق النحويون على أن الفعل إذا أُسنِدَ لمؤنث لحقت الفعل تاء التأنيث كقولك: (أقبلت هندٌ)، فإنْ كان مذكراً تجرّد من التاء، نحو: (أقبلَ بكرٌ)؛ تفريقاً بين المذكر والمؤنث[٦]، إلا أنّ بعض العرب لا يفرّقون بينهما، فأجازوا حذف التاء من الفعل ـ وإنْ أُسنِدَ لمؤنث حقيقي ـ اكتفاءً بتأنيث الفاعل، قال سيبويه: ((وقال بعضُ العَربِ: (قالَ فُلانةُ). ... ومَنْ قال:(ذهب فلانةُ) قال: (أذاهبٌ فلانةُ) و(أحاضرٌ القاضيَ امرأةٌ).))[٧]، ولا شك في أنّ ترك المطابقة للاكتفاء بالفاعل فيه من الغرابة ما يستدعي التوقف والنظر وإنْ كان تأنيث الفاعل كافياً لدفع اللبس، وقد نقل لنا السيرافي توقف المبرد قائلاً: ((وكان أبو العباس محمد بن يزيد ينكر ذلك أشد الإنكار، ويقول: لم يوجد ذلك في قرآن، ولا في كلام فصيح وشعر))[٨]، وردّ عليه بقوله: ((والذي قاله سيبويه أصحّ؛ لأنه حكاه عن العرب، وهو غير متهم في حكايته، واحتج له بما لا مدفع له، ...، وليس كل لغة توجد في كتاب الله عز وجل، ولا كل ما يجوز في العربية يأتي به القرآن أو الشعر، ولأبي العباس مذاهب يجوزها لم توجد في قرآن ولا غيره، من ذلك إجازته: إنْ زيد قائماً، قياساً على: ما زيد قائما، ولا أظن الاستشهاد عليه ممكناً في شيء من الكلام))[٩].

ومن المستشرقين من حاول أن يجد تفسيراً للاكتفاء بالفاعل، فرأى بروكلمان أنّ حذف التاء يعود إلى جذورٍ ساميّةٍ، فإنّ الجنس في اللغات السامية ـ وإنْ كان على نوعين: مذكر ومؤنث كالعربية تماماً ـ لم يتم حصره فيهما إلا في حقبةٍ متأخرة، فقد كانت ذات يوم على نحو الحال التي هي عليه لغات البانتو وبعض اللغات الأصلية في أمريكا التي لم تعرف هذا التقسيم تقسيم الموجودات على: مذكر ومؤنث. ومن آثار تلك المرحلة التي لاتزال شاخصة كلماتٌ استوى فيها المذكر والمؤنث من دون حاجة لعلامة تأنيث كجريح وقتيل وخضيب وصبور وشكور وغيور... [١٠].

من هذا نخلص إلى أنّ التذكير في اللغات السامية كان الأسبق من التأنيث، وإذا كان الأمر كذلك، فليس غريباً أنْ يعدّ القدماء التذكير الأصل والتأنيث فرعاً عنه [١١]، وأنه الأخف؛ لأنه لا يحتاج إلى زيادة حروف.

ولو رجعنا معاً الى الاكتفاء لَوجدنا أنّ رؤية سيبويه لم تأتِ من فراغ، وإنما كان لها نظائر في أخواتها السامية، فربما كان هذا الاستعمال عند بعض العرب منحدراً من أصول سامية، وقد أراد سيبويه أن يقول: إننا لو قلنا: (قالَ فلانةُ)، لاكتفينا بتأنيث لفظ الفاعل (فلانة)، ولا حاجة لنا عندئذ لنضيفَ للفعل علامة تأنيث أخرى، فنقول: (قالتْ فلانةُ)، فأغنانا تأنيث الفاعل عن تأنيث الفعل بالتاء مرة أخرى.

وأرى أنّ سيبويه لم يقصد هذا، إنّما أراد أنّ حذف التاء اعتماداً على تأنيث الفاعل جائز وممكن وسائغ، فيكون الفعل على حال واحدة؛ لأنّ الفعل لا يذكر ولا يؤنث لذاته ـ فالتذكير والتأنيث يكون للأجناس المخلوقة والفعل ليس جنساً يمكن وصفه إنما هو حدث اقترن بزمن ـ وإنما ((تلحَقُ التاءُ الفعلَ للإيذان بأنّ فاعله مؤنثٌ)) [١٢] لا مذكر. فحقيقة التذكير والتأنيث، عند هؤلاء العرب، إنما تكونان للفاعل لا للفعل، وأحسب هذا التفسيرَ الأليق والأجدر أن يتمسك به. ويبدو أنّ ابن مالك وأبا حيان قد التفتا الى هذا الأمر، فأجازا القياسَ على قلة في (قالَ فُلانةُ) [١٣]، والحق أنّ هذا النمط من الكلام جائز لكنه قليل عند بعض العرب كما قال سيبويه.

ويزدادُ الاكتفاءُ جمالاً عند سيبويه إذا طال الكلام، قال سيبويه: ((وكلّما طالَ الكلامُ، فهو أحسنُ، نحو قولك: (حضرَ القاضيَ امرأةٌ)؛ لأنّه إذا طال الكلامُ كان الحذف أجمل، وكأنه شيءٌ يصيرُ بدلاً من شيءٍ،...، وإنّما حذفوا التاء؛ لأنّهم صار عندهم إظهار المؤنث **يكفيهم** عن ذكرهم التاءَ))[١٤]. حذفتِ العربُ علامةَ التأنيثِ في كلامها، فإذا فُصلَ بينهما فاصلٌ من مفعول أو ظرف أو جارّ ومجرور، جاز سقوطُ علم التأنيث، نحو قولهم: جاءَ القاضِيَ اليومَ امرأةٌ، لمّا فصل بالظرف والمفعول؛ حسن تركُ العلامة؛ لأنّ الفاصلَ سَدَّ مَسَدَّ علم التأنيث مع الاعتماد على دلالة الفاعل على التأنيث، وقد قال جرير[١٥]:

لقد ولدَ الأخيطلَ أُمُّ سوءٍ على بابِ استِها صُلُبٌ وشَامُ

ولم يقل: (ولدتْ)، وقال آخر[١٦]:

إنّ امْرَأً غَرّهُ مِنكُنَّ واحدةٌ بعدِي وبعدَك في الدنيا لَمغْرورُ

ولو أنث لقال: (غرته)[١٧]. والمتأمل للبيتين السابقين يجد أنّ الاكتفاء قد جرى فيهما لسببين: الأول: حتى لا يخرج البيتان عن الوزن الشعري، الثاني: طول الكلام للفصل بين الفاعل والفعل بالمفعول به وبالظرف. والسبب في جمال الاكتفاء معَ طول الكلام يرجع الى أنّ الفاصل قد صار عوضاً عن المحذوف، قال المبرد: ((أَلا ترى أَن النَّحْوِيين ... يجيزون (حضر القَاضِي الْيَوْمَ امْرَأَةٌ يَا فَتى)، فيجيزون الْحَذف مَعَ طول الْكَلَام؛ لأَنهم يرَوْنَ مَا زَاد عوضاً مِمَّا حذف))[١٨].

فقد ناظر سيبويه بين الكلام الطويل والقصير، وجعل الاكتفاء الأجمل في خصوص الطويل لا القصير؛ لأن الحذف في الكلام الطويل لا يُخلُّ بالتركيب، فإننا لو حذفنا التاء لَسَدَّ الفاصلُ مَسَدَّها وبقي الفاعل دليلاً عليها. فإذا كان الكلام قصيراً لم يسد مسده شيءٌ؛ لذلك كان الاكتفاء في الكلام الطويل أجمل من القصير.

٢. المفعول به

ويُحذفُ الفعلُ في تراكيبَ كثيرةٍ اكتفاءً بالمفعول به، إنْ دلتْ عليه قرينة، قال سيبويه في باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره: ((وذلك قولك، إذا رأيتَ رجلاً متوجِّهاً وِجْهَةَ الحاجّ، قاصداً في هيأة الحاجّ، فقلت: (مَكّةَ ورَبِّ الكعبة). حيث زَكِنتَ أنَّه يريد مكّةَ، كأنَّك قلت: يريدُ مكّةَ واللهِ. ويجوز أن تقول: مكّةَ واللهِ، على قولك: أَرادَ مكّةَ واللهِ، كأَنّك أخبرتَ

بهذه الصفّة عنه أنّه كان فيها أمسِ، فقلتَ: مكةَ والله، أي أراد مكة إذ ذاك.... أو رأيتَ رجلاً يسدَّدُ سَهْماً قِبَلَ القِرطاسِ فقلتَ: (القِرطاسَ واللهِ)، أي: يُصيبُ القِرطاسَ. وإذا سمعتَ وَقْعَ السَّهم فى القرطاس، قلتَ: (القرطاسَ واللهِ)، أي: أَصابَ القرطاسَ. ولو رأيت ناساً يَنظرون الهِلالَ، وأنت منهم بَعيدٌ، فكبَّروا لَقلتَ: (الهلالَ ورَبِّ الكعبةِ)، أي: أَبَصروا الهلالَ..))[١٩]. ففي كلِّ هذه المواضعِ جازَ إضمارُ الفعل اكتفاءً بالحال الحاضرة، أو بدلالةٍ بيّنةٍ، كما يجوز إظهارُه في هذا، وفي غير ذلكَ سواءٌ [٢٠].

وانطلق سيبويه في تحليل التراكيب النحوية المختلفة وتوجيهها، من زوايا عديدة هي:

١- إذا رأيتَ رجلاً متوجَّهاً وِجْهَةَ الحاجّ ـ أي: إلى مكان الميقات مثلاً ـ قاصداً في هيأة الحاجّ ـ أي: مرتدياً ملابس الإحرام ـ فقلتَ: (مَكّةَ ورَبِّ الكعبةِ)، كأنَّك قلت: يريدُ مكّةَ.

٢- وكذلك إذا رأيتَ رجلاً في ملابس الحج بعد عودته، وأنت تريد الإخبار عنه بالصفّة التي كان عليها بالحج، فقلتَ: مكةَ والله، أي: أرادَ مكةَ.

٣- وقد ترى رجلاً يسدَّدُ سَهْماً قِبَلَ القِرْطاسِ، فقلتَ: (القِرطاسَ واللهِ)، أي: يُصيبُ القِرطاسَ.

٤- أو تسمع وَقْعَ السَّهم فى القرطاس، قلتَ: (القرطاسَ واللهِ)،أي: أَصابَ القرطاسَ.

٥-ترى ناساً يَنظرون الهِلالَ،وأنت منهم بَعيدٌ، فكبَّروا لَقلتَ:(الهلالَ وربِّ الكعبةِ)،أي:أَبَصروا الهلالَ.

فترى سيبويه يحلّلُ التراكيب من زوايا عديدة: الأولى سياق الرؤية- وهذه الزاوية تتفرع الى ثلاث جهات ـ كقولك: (مَكّةَ ورَبِّ الكعبةِ)، وتقدير العنصر المحذوف (يريدُ مكّةَ)، فاكتفى برؤية شخص ما متوجهاً، وحالة الرؤية في السياق قبلية، وقد يكون برؤية الشخص قادماً مثل: (مَكّةَ ورَبِّ الكعبةِ)، على تقدير: (أرادَ مكّةَ)، وحالة السياق بعدية، أو على رؤيته يسدّد السهم كقولهم: (القرطاسَ واللهِ)، والمعنى: (يُصيبُ القِرطاسَ)، وحالة السياق حالية، الزاوية الثانية: السماع، نحو (القرطاسَ واللهِ)، والتقدير: (أَصابَ القرطاسَ)، فاعتمد المتكلم على سماعه صوت إصابة القرطاس، ولا شكّ في أنّ الاكتفاء قد جرى بعد سماعه صوت إصابته القرطاس. والزاوية الثالثة سياق المخالطة وسماع التكبير، نحو: (الهلالَ وربِّ الكعبةِ)، والتقدير:(أَبَصروا الهلالَ).

ومن ضمن العناصر السياقية التي استند اليها سيبويه في توجيه الاكتفاء **السياق الديني**، وقد تمثل بوجود متكلمين في بيئة دينية ومعرفة سياقية بوقت ارتداء هذه الملابس ودلالاتها هذا ما ظهر في نحو: (مَكّةَ ورَبِّ الكعبةِ)، و(مكةَ والله)، في حين كانت الرؤية والسمع كفيلةً في توضيح الاكتفاء بالمفعول به ودلالته على الفعل المحذوف في قولك: (القرطاسَ واللهِ)، و(الهلالَ وربِّ الكعبةِ) [٢١].

والاكتفاء هنا جائزٌ غيرُ لازمٍ، يعني يمكنُ للمتكلم أن يُظهرَ الفعلَ المحذوف كما له أن يضمره اعتماداً على سياق الحال.

ولا يلزم المكتفى به وظيفة نحوية محددة، وإنما يجوز أن تكون له وظيفتان: المفعولية والخبرية على حدّ سواء، ويرجع هذا الى صحّة الاكتفاء في حال رفع هذه الألفاظ ، أو نصبها.

٣. الاكتفاء بالاستقرار (الخبر)

المستقرُ: ((ما كانَ فيه العاملُ مقدراً، نحو: زيدٌ في الدار))[٢٢]. ويشمل المستقرُّ الجارَ والمجرور والظرفَ [٢٣]، وهو على نوعين: تام وناقص، التام: هو ما يكون تعلقه بالكون العام مؤدياً لمعنى تام، والناقص: هو الذي يكون تعلقه بالكون العام غير مُؤدٍ لمعنى ذي فائدة.

والخبرُ – إذا كان مستقراً – ممّا يُكتفى به عند سيبويه، قال: ((وتقولُ: ما كانَ فيها أحدٌ خيرٌ منكَ،...، إذا جعلتَ فيها مستقَرّاً ، ولم تَجعلْه على قولك: (فيها زيدٌ قائمٌ) ، أَجريتَ الصفة على الاسم. فإنْ جعلتَه على قولك: (فيها زيدٌ قائمٌ)، نصبتَ تقول: (ما كانَ فيها أحدٌ خيراً منكَ) ، و(ما كان أحدٌ خيراً منك فيها)، إلاّ أنك إذا أردتَ الإلغاءَ، فكلّما أَخّرتَ الذي تُلغيهِ كان أحسنَ. وإذا أردتَ أن يكونَ مستقراً **تكتفي به** فكلّما قدّمته كانَ أحسنَ))[٢٤]. فإنك إذا جعلتَ (أحداً) اسم كان، جعلتَ (خير منك)، (ومثلك) نعتاً له ، وجعلت (فيها) خبر (كان)، كأنك قلتَ : استقر فيها. وإذا كان الظرف، أو حرف الجر خبراً، سمّي مستقراً؛ لأنه بمعنى (استقر) . ولك أن تجعل (أحد) اسم كان ، و(خيراً منك) خبرها، و(فيها) من صلة (خيراً منك)، وهو ظرف لـ(خيراً منك). وإذا كان الظرف أو حرف الجر غير خبر، وكان من صلة الخبر، لم يكن مستقراً؛ لأنه يستغنى عنه [٢٥].

يمكنُ الاكتفاءُ بالظرفِ والجار والمجرور في أداءِ وظيفة الخبر، ففي قولك: (فيها رجلٌ قائمٌ)، يمكن أن تقولَ: (رجلٌ قائمٌ فيها)، قد تعلّقتْ شبهُ الجملة (فيها) بالخبر(قائم)، وللمتكلم اختيارُ الصورةِ المناسبة له حسب غرضه وقصده. فإنّك إذا حذفتَ الخبرَ، وهو (مُسْتَقِرّ)، أو(استقرَّ)، أقمتَ الظرفَ مقامَه وصار الظرفُ هوَ الخبرَ، ونقلتَ الضمير الذي كان في الاستقرار، إلى الظرف، وصار مرتفعاً بالظرف كما كانَ مرتفعاً بالاستقرار،ثمّ حذفتَ الاستقرارَ، وصار أصلاً مرفوضاً، لا يجوزُ إظهارُ الخبرِ اكتفاءً عنه بالظرف [٢٦].

٤. المفعول المطلق

وكثيراً ما يقع الاكتفاء تعويلاً على سياق الحال، فيعمد المخاطب إلى ((تركِ ذكر الفعل لما يَرى من الحال... مثل...:(بَيْعَ المَلَطَى لا عهدَ ولا عقدَ)[٢٧]، وذلك إنْ كنتَ فى حالِ مُساومَةٍ وحالِ بيعٍ، فتَدَعُ (أُبايِعُكَ) استغناءً لما فيه من الحال. ومثله[٢٨]:

مَواعيدَ عُرْقُوبٍ أخاه بَيثْرِبِ [٢٩]

كأَنه قال: (واعَدْتَنى مَواعيدَ عرقوبٍ أخاه)، ولكنه ترك (واعدتَنى) استغناءً بما هو فيه من ذكر الخُلْفِ، **واكتفاءً** بعِلمِ مَن يَعني بما كان بينهما قبلَ ذلكَ، ...، ومثله: (غَضَبَ الخيلِ على اللّجُم)، كأَنه قال: غضِبتَ، أو رآه غَضبانَ، فقال: غَضَبَ الخيلِ، فكأَنَّه بمنزلة قوله: غَضِبتَ غضبَ الخيلِ على اللّجم))[٣٠]. فقد نصبتْ هذه الأشياءُ اعتماداً على حالٍ حاضرةٍ دالةٍ على المعنى بإضمار فعلٍ ناصبٍ لها، فإنّكَ إذا رأيتَ رجلاً يَعِدُ ولا يَفِي، قلتَ: (مَواعِيدَ عُرْقُوبٍ)، أي: (واعدتَني مواعيدَ عرقوب)، وهو مصدرٌ منصوبٌ بـ(وَاعَدْتَنِي)، لكنّه أضمرَه استغناءً عنه بما فيه من ذكرِ الخُلْف، **واكتفاءً** بعلمِ المخاطبِ بالمرادِ. واعتَمَدَ سيبويه في الاكتفاء على رؤية المخاطب وحاله؛ ذلكَ؛لأنّه لما كان في حال غضبٍ واقعٍ منه لم يحتجْ الى ذكره؛ لظهوره، وإنّما احتاج إلى ذكر نوعِ هذا الغضب، فقال: غضبتَ غضبَ الخيلِ على اللّجم [٣١].

فقد استغنى المتكلمُ عن إظهار الفعل (وَاعَدْتَنِي)؛ فَحذفَه اكتفاءً بحال المخاطب وعلمه بما كان بينهما قبلَ ذلكَ؛ لأنّ المخاطب قد أوعده وعوداً كثيرةً لم يَفِ بها، فاكتفى بالمفعول المطلق عن ذكر الفعل؛ لأنّ الفعل معلوم عند المخاطب. وسمّى سيبويه ملابسات الكلام التي اعتمد عليها في الحذف بالحال، وسمّاه السيرافي بالحال الحاضرة، وسمه المحدثون بسياق الحال.

ويرى المحدثون أنّ سيبويه بحث مواضع حذف الفعل، وأحصى مواضعه، وقد ربط كل موضع من مواضع الحذف بملابسات السياق، أو مواقف تعوض عن الحذف، وتدل عليه، فكأنّ عنصراً لغوياً حُذف، وعنصراً اجتماعياً ذُكِرَ، أو كأنّ الموقف اللغوي ليس إلا مزيجاً وثيقاً من عناصر النظام اللغوي ومعطيات ذلك الواقع الاجتماعي من حوله؛ فتجد سيبويه يسرد لنا صوراً كثيرة منها التعامل التجاري بين أفراد المجتمع العربي كانت بدلاً من عناصر لغوية محذوفة، منها قولهم:(بيع الملطى)، وذلك إنْ كنتَ فى حالِ مُساومَةٍ أو حال بيعٍ، فتَدَعُ (أُبايِعُكَ) **اكتفاءً** بما فيه من الحال.

وذكر لنا صورةً أخرى جسدتْ سمة اجتماعية أخرى تتمثل في خُلف الوعد، واكتفى المتكلم بعلم المخاطب في حالة التسويف في الاكتفاء بالاسم المنصوب ومن تلك الصور التي اعتمدت على عناصر أخرى ليست لغوية يمكن أن ترى من العالم الخارجي، فقد استند سيبويه في تفسير قولهم: (غَضَبَ الخيلِ على اللّجُم) على ملامح المخاطب التي شاهدها المتكلم في اختزال الفعل(غضب)[٣٢]. وبناءً على ذلك لم يبالغ الدكتور نايف خرما عندما قرّر ((أنّ تعريف بعضهم اللغة وسيلة للاتصال بين البشر ليس تعريفاً دقيقاً، فمن ناحية، يمكن أن يحصل الاتصال بين البشر بوسائل غير لغوية تتراوح بين ردود الفعل العفوية كاحمرار الوجه دلالة على الخجل أو العبوس تعبيراً عن الغضب، والإيحاء المتعمد بأحد أجزاء الوجه، أو الجسم والوسائل الكثيرة الأخرى كالرسومات والنقود والأعداد))[٣٣].

ولم تفدنا صيغة المكتفى به شيئاً في الاستدلال على وظيفة المذكور ولا على المحذوف؛ لإمكان أن يكون المذكور خبراً وأنّ المحذوف اسمٌ لا فعلٌ، في حين كانت الحركة الإعرابية للمكتفى به بمعية سياق الحال عاملاً حاسماً في توجيه الاكتفاء.

ولم يقف سيبويه عند حركة الإعراب فحسب، وإنما أخذ ما يفتّشُ ما استكن وراءها من دلالات ومعان في الواقع الاجتماعي، كالتعبير عن الغضب والإخلال بالوعد، أو عدم الرجوع في البيع.

٥. الحال

وممّا يصحُ أن يُكتفَى بالحال اعتماداً على سياق الكلام، قول سيبويه: ((وممّا يَنتصب أيضاً على إضمار الفعل المستعمَل إظهارُه، قولُ العرب: حَدَّث فلانٌ بكذا وكذا، فتقولُ: (صادقاً واللهِ). أو أَنشدك شِعراً، فتقول: (صادقاً والله)، أي: قالَه صادقاً. لأنَّك إذا أَنشدك، فكأنَّه قد قال كذا.

ومن ذلك أيضاً أن ترى رجلاً قد أوْقَعَ أمراً، أو تعرَّض لِه فتقول: **(متعرِّضاً لِعَنَنٍ لَمْ تَعْنِهِ)**[٣٤]، أي: دنا من هذا الأمر متعرِّضاً لعَنَن لم يَعنِه. وتَرَكَ ذِكرَ الفعل لما يَرى من الحال...، **واكتفاءً** بعلم من يعني بما كان بينهما قبل ذلك.))[٣٥].

انتصبتْ هذه الكلمات على أنها حالٌ قد حُذف عاملها إذا كان فعلاً وفي الكلام دلالة عليه، إمّا قرينةُ حالٍ، أو مَقالٍ، من ذلك أن ترى رجلاً يُحدّث أو يُنشد، فتقول: (صادقاً واللهِ)، وتقديره: (قالَه صادقاً واللهِ)، فدلّت قرينةُ الحال على الفعل، وأغنتْ عن اللفظ به، فأُضمِرَ استغناءً عنه بما فيه من ذكرِ الخُلْف، واكتفاءً بعلمِ المخاطبِ بالمرادِ [٣٦].

وأسهم السياق في فهم العناصر اللغوية المحذوفة من التراكيب، ذلك السياق الذي اعتمد على سماع شخص ينشد شعراً، أو رؤية شخصٍ فضولي يتدخل في أشياء لا تعنيه، فاستغل المتكلم سياق حال المخاطب في حذف الفعل واكتفى بالحال.

ولما كان الاكتفاء محصوراً بحذف الفعل، فإنّ الاكتفاء غير لازم هنا؛ إذ يمكن إضمار الفعل وإظهاره، هذا من جهة الإضمار والإظهار، ومن جهة حكم هذه الألفاظ، ومع أنه يجوز لنا نصب هذه الكلمات ورفعها إلا أنّ الاكتفاء جارٍ معها على كل حال لكن الاكتفاء بالحال لا يسوغ إلا في حكم النصب.

٦. المضاف

ويُحذف المضاف إليه اكتفاءً بالمضاف إذا كان المضافُ ظرفَ زمانٍ، قال سيبويه: ((وتقول: (سارَ خمسَ عشرةَ مِنْ بينِ يومٍ وليلةٍ)؛ لأنكَ ألقيتَ الاسمَ على الليالي ثم بيّنتَ، فقلتَ: (مِنْ بينِ يومٍ وليلةٍ). ألا ترى أنك تقولُ: لخمسٍ بقينَ أو خلونَ ويعلم المخاطب أنَّ الأيام قد دخلتْ في الليالي، فإذا ألقى الاسم على الليالي، **اكتفى بذلك عن ذكر الأيام**، كما أنّه يقول: (أتيتَهُ ضحوةً وبكرةً)، فيعلمُ المخاطبُ أنَّها ضحوةُ يومِكَ وبكرةُ يومِكَ. وأشباهُ هذا في الكلام كثير، فإنَّما قولُه: (من بين يومٍ وليلةٍ) توكيدٌ بعد ما وقعَ على الليالي؛ لأنه قد عَلِمَ أنَّ الأيام داخلةٌ مع الليالي. وقال الشاعرُ، وهو النابغةُ الجعدي[٣٧]: **فطافتْ ثلاثاً بينَ يومٍ وليلةٍ يكونُ النَّكيرُ أنْ تُضيفَ وتجأَرَا**))[٣٨].

يرى سيبويه أنّ الليالي لما كانت مشتملة على الأيام ومتضمنة لها أُستُغني عن ذكرها اكتفاءً بالليالي؛ لأنّها صارت مقصودة بالذكر ومفهومة لدى السامع، وإنْ لم تذكر؛ لكثرة الاستعمال. وكأنّ العلاقة بين الليالي والأيام هي علاقة أمر عام بآخر خاص، فإنْ ذُكر الشيء العام وهو الليالي، استلزم ذكر الخاص وهو الأيام.

وكان لأبي سعيد السيرافي رأيٌ آخر في هذه المسألة، فقال:((إنّ الأيام والليالي إذا اجتمعت غلب التأنيث على التذكير، وهو على خلاف المعروف من غلبة التذكير على التأنيث في عامة الأشياء. والسبب في ذلك أنّ ابتداء الأيام الليالي؛ لأن دخول الشهر الجديد من شهور العرب برؤية الهلال والهلال يرى في أول الليل فتصير الليلة مع اليوم الذي بعدها يوما في حساب أيام الشهر والليلة هي السابقة، فجرى الحكم لها في اللفظ. فإذا أبهمتَ ولم تذكر الأيام ولا الليالي جرى اللفظ على التأنيث فقلت: (أقام زيد عندنا ثلاثا) تريد ثلاثة أيام وثلاث ليال، قال اللهُ عزّ وجلَّ: ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً﴾[٣٩] يريد عشرة أيام مع الليالي، فأُجرِيَ اللفظُ على الليالي وأنّثَ، ولذلك جرت العادةُ في التواريخ بالليالي، فيقال: (لخمس خلون) و(لخمس بقين) يريد لخمس ليال، وكذلك: لاثنتي عشرة ليلة خلتْ، فلذلك قال: (سار خمس عشرة)، فجاء بها على تأنيث الليالي))[٤٠].

فإنّ السيرافي يرى أنّ سبب الحذف يرجع للتغليب وليس للاكتفاء، والفرق بين التوجيهين كبير؛ لأننا لو رجعنا الى معنى التغليب الذي يقصد به أن يجتمع شيئانِ، فيترجحُّ حكمُ أحدهما على الآخر[٤١]، وأسقطناه على قولهم (سار خمس ليالٍ)، لَوجدنا أنّ سيبويه لم يُرجح الليالي على الأيام، بحيث يطغى لفظ الليلة على اليوم، وإنما قصد أنه لا حاجة لذكر الأيام؛ لأنها داخلة في الليالي. والتغليب يعني أنّ ذكر (الليلة) يجعلها منويةً ومقصودةً وحدها في الكلام دون غيرها. ومِن ثَمَّ فإنّ لفظ (اليوم) يكون حينئذٍ غير منوي ولا مقصوداً في الكلام. وهذا الفرق بين التوجيهين.

والحاصل لدينا ثلاثُ صور أشار إليها إمامُ النحويينِ هي:

الأولى: توكيد، فتذكر الأيام والليالي، نحو: سارَ خمسَ عشرةَ مِنْ بينِ يومٍ وليلةٍ.

الثانية: إبهام فلا تذكر الأيام والليالي كقولك: أقامَ زيدٌ عندنا ثلاثاً، وما شابهه.

الثالثة: تذكر الليالي دون الأيام نحو: سار الحاج ثلاثَ ليالٍ.

نلمحُ الاكتفاء في الصورة الثانية والثالثة في حين خلت الأولى منه. ففي الوقت الذي نرى التوكيد في الصورة الأولى نجد ابهاماً في الثانية لكن جاءت الصورة الثالثة متوسطةً بين الصورتين الأولى والثانية في التوكيد والإبهام، فلا إبهامَ تاماً فيها كالإبهام الموجود في الصورة الثانية، ولا توكيدَ أو تفصيل فيها كالتوكيد في الصورة الأولى.

ولم يختلف النحويون المتأخرون ـ كابن مالك وابن هشام ـ في نظرتهم للاكتفاء كثيراً عن سيبويه، قال ابن مالك: ((أُوثر في التأريخ قصد (الليالي)، واستُغني عن قصد (الأيام)؛ لأنّ كلّ ليلة من ليالي الشهر يتبعها يومٌ، فأغناهم قصد المتبوع عن التابع. وليس هذا من التغليب؛ لأنّ التغليب هو أن يعمّ كلا الصنفين بلفظ أحدهما، كقولك: (الزيدون والهندات خرجوا)، فالواو قد عمّت الزيدين والهندوات تغليباً للمذكر. وقولك: (كتب لخمسٍ خلونَ) لا يتناول إلا الليالي، والأيام مُستغنى عن ذكرها؛ لكون المراد مفهوماً))[٤٢].

ومن المحدثين مَن تبنّى بقوة رأي السيرافي، وردّ على ابن مالك وابن هشام قائلاً: ((إنّ ابن مالك وابن هشام قد أنكرا توافر التغليب في هذا القول؛ لعدم خضوعه لسلطان حدّه، وهو حدّ لا بدّ فيه من شيئين يغلب أحدهما على الأخر، ولستُ أدري لِمَ تناسيا أن يكون لفظ الأيام منوياً في هذه المسألة))[٤٣]. وأرى أنّ العبرة ليست بذكرهما معاً ـ وانْ كان ذلك شرطاً ـ وإنما العبرة بغلبة أحدهما الآخر، ويطغى الغالبُ على المغلوب، فيأخذ الغالب جميع الأحكام والقوانين، ويصير المغلوب كأنه غير مذكور في الكلام.

وكان تأنيثُ اللفظ بمثابة القرينة على تحقّق الاكتفاء، فقد عوّل المتكلمُ في الاكتفاء على ذلك، فحُذِفَ المضافُ اليه وهو(ليال) لِيَكتفيَ بالمضاف (ثلاثاً) اعتماداً على تلك القرينة. والدليل على حصول الاكتفاء بـ(الليالي)، والاستغناء عن ذكر (الأيام) تأنيثُ اللفظ، فتقول: أقامَ زيدٌ عندنا ثلاثاً، تريد: (ثلاثةَ أيامٍ وثلاثَ ليالٍ)، فأجرى اللفظ على الليالي وأنثَ؛ لذلك لا يمكن لكَ أن تقولَ: ((أعطاه خمسة عشر من بين عبدٍ وجاريةٍ،...، فيعلمُ أنّ ثَمَّ من الجواري بعدّتهم، ولا (خمس عشرة)، فيعلم أنّ ثَمَّ من العبيد بعدتهنّ، فلا يكون هذا إلا مختلطاً يقع عليهم الاسمُ الذي بُيِّنَ به العددُ))[٤٤]. فلا يوجد تداخل بين (العبد) و(الجارية)ـ ؛ لأنّ لفظ (الجارية) لا يدل على لفظ (العبد) والعكس صحيح ـ حتّى يصحّ هنا الاكتفاء كما جرى ذلك مع الليالي، وساغ الاكتفاء بـ(الليالي)؛ لأنّ الأيامَ داخلةٌ في الليالي.

والاكتفاء في هذا الضرب كثير في الاستعمال لدى سيبويه، فقولك: (بقينَ ومضينَ سبعاً)، و(صمنا عشراً) من الشهر يعني الليالي،((كما أنه يقولُ: أتيته ضحوةً وبكرةً، فيعلم المخاطب أنَّها ضحوةُ يومِكَ وبكرةُ يومِكَ. وأشباهُ هذا في الكلام كثيرٌ))[٤٥]. ووجهُ كثرةِ الاستعمال أنّ هذه التراكيب تحقّقُ الاختصار والإيجاز في الكلام؛ لعلم المخاطب بالمحذوف.

كما نلمح في الاكتفاء عند العرب ملمحاً اجتماعياً تجسدت فيه الثقافة العربية الاجتماعية التي درجتْ في التاريخ على الابتداء بالليالي دون الأيام.

٧. إضمار (أن) الناصبة بعد حتّى وكي

وحينما وجد النحويون الفعل المضارع قد جاء منصوباً بعد أحرف الأصل فيها أنْ تختص بالأسماء سعوا الى تفسير هذا الأمر، فانقسموا على قسمين:

الأول: تفسير سيبويه، فقد قرّر أنّ (((أنْ) لا تظهر بعد (حتى وكي)، كما لا يظهر بعد (أما) الفعل في قولك: (أما أنت منطلقاً انطلقتُ)، وقد ذُكِر حالُها فيما مضى. **واكتفوا** عن إظهار (أنْ) بعدهما بعلم المخاطب أنّ هذينِ الحرفين لا يضافان إلى فعل، وأنّهما ليسا مما يعمل في الفعل، وأنّ الفعل لا يحسن بعدهما إلا أن يحمل على (أنْ)، فـ(أنْ) ههنا بمنزلة الفعل

في (أما)، وما كان بمنزلة (أما) مما لا يظهر بعده الفعل، فصار عندهم بدلاً من اللفظ بـ(أنْ).))[٤٦]، قال ذلكَ سيبويه وتبنّى البصريون قوله من بعده.

الثاني: تفسير الكوفيين[٤٧]، فقد جعلوا اللام و(كي وحتّى) نواصبَ للفعل المضارع، فلو عملتْ هذه الأحرف في الأفعال النصب كما عملت في الأسماء الجر لَامتنعَ الاكتفاء، ولَاستلزمَ ((أنْ يكون لنا عاملٌ واحدٌ يعمل تارةً في الأسماء وتارةً في الأفعال وهذا لا نظيرَ له في العربية.))[٤٨]. وفي هذا التفسير بعدٌ سيتضح بعد قليلٍ.

وعَلّلَ سيبويه إضمار (أنْ) بعد اللام و(حتى) و(كي) قائلاً: ((ولو لم تضمرها لكان الكلام محالاً؛ لأنّ اللام وحتى إنّما يعملان في الأسماء فيجرانِ، وليستا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال، فإذا أضمرت (أنْ) حَسُنَ الكلام؛ لأنّ (أنْ) وتفعلُ بمنزلة اسم واحد كما أنّ (الذي) وصلته بمنزلة اسم واحد، فإذا قلت: هو الذي فَعَلَ فكأنّك قلت: هو الفاعل، وإذا قلت: اخشى أنْ تفعل، فكانك قلت: أخشى فعلك، أفلا ترى (أنْ تَفْعلَ) بمنزلة الفعل، فلما أضمرت (أنْ) كنت قد وضعت هذين الحرفين مواضعهما، لأنهما لا يعملان الا في الأسماء ولا يضافان إلا إليهما وأنْ وتفعل بمنزلة الفعلَ.)) [٤٩].

ولو لم تُضمر(أنْ) لَوقعَ في محذور، فتصيرُ عوامل الأسماء عاملةً في الأفعال، والقول بالاكتفاء بإضمارها لَهو الطريق الأسلم للنحوي للخروج من هذا المشكل؛ لأنكَ إذا أضمرتَ (أنْ) صارتِ (حتّى) و(كي) عاملتين في اسم على الأصل؛ لأنّ (أن) والفعل في تقدير الاسم، وهذا ما صنعه سيبويه .

ولما اكتُفيَ بـ(أنْ) مُضمرةً جِيءَ بهنَّ دليلاً عليها وتعويضاً عنها، قال المبرد: ((واعلم أنّ هاهنا حروفاً تنتصب بعدها الأفعال وليست الناصبةَ، وإنّما (أنْ) بعدها مضمرةٌ. فالفعل منتصب بـ(أنْ)، وهذه الحروف عوضٌ منها، ودالةٌ عليها))[٥٠] فإذا صارت اللام وكي وحتى دليلاً عليها وجبَ إضمارها اكتفاءً، فلا تظهر في الكلام؛ لأنهنَّ عوض منها، ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه في الكلام، وارتضى ذلك ابن يعيش قائلاً: ((وإنما ساغ حذفُ (أنْ) والنصب بها؛ لأنّ (حتى)، واللام صارتا عوضينِ منها، فكانت كالموجودة؛ لوجود العوض منها))[٥١]؛ لذلك لا يُجمع بينهما في الكلام، وهذا ما عناه سيبويه بقوله: ((فصار عندهم بدلاً من اللفظ بـ(أنْ).))[٥٢].

بقي عليّ توضيحُ شيءٍ أخير توقّفَ الاكتفاء عليه وربط سيبويه الاكفتاء به، هو (علم المخاطب)، لكن مَنْ هذا المخاطب ؟. أفترض أنه مخاطب غير عادي وإنما مثالي من أصحاب السليقة اللغوية كي يكون عارفاً بعوامل الأسماء وعوامل الأفعال وقواعدها النحوية؛ فيصير بمستوى واحد مع المتكلم[٥٣]، إنّ الثقة بعلم المخاطب قد سوّغت للمتكلم الاكتفاء، فعوّل عليها سيبويه في الحذف، ولولا علم المخاطب بالمحذوف واتضاح معناه في ذهنه لما سلك الاكتفاء سبيله. والاكتفاء في هذا الضرب واجبٌ؛ لامتناع إظهار(أنْ) في الكلام؛ لأنّ إظهارها يؤدي إلى الجمع بين العوض والمعوض عنه.

ويترتبُ على الاكتفاء في إضمارها صونُ الضابطة النحوية من التداخل، وحفظُ القانون النحوي واستكمال ضوابط اللغة؛ فإنّ القول بالاكتفاء يمنع أن يكون حرفٌ ما عاملاً في الأسماء والأفعال فضلاً عن تحقّق الإيجاز والاختصار. والغرض هو تخفيف الكلام: ((وَأما إِضْمَار (أَن) فَلهُ نَظِير، لِأَنَّهُ تَخْفيف بعض الِاسْم، وَبَعض الِاسْم مَوْجُود فِي كَلَامهم، فَلهَذَا كَانَ جعل (حَتَّى) خافضةً للاسم أولى من جعلهَا ناصبة للْفِعْل))[٥٤]. وعلى ذلك نخلص إلى نتيجة أنّ القول بالاكتفاء- وإنْ كان صناعةً نحويةً خالصةً فراراً من محذورٍ - يُحقّقُ لنا تخفيف الكلام بإيجازه واختصاره.

وعلة الإضمار بعد اللام و(حتى وكي) واحدة، إلا أنّها مع اللام جائزة غير لازمة، قال سيبويه: ((وأما اللام في قولك:(جئتكَ لتفعلَ)، فبمنزلة (إنْ) في قولك: (إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شراً فشرٌ)؛ إنْ شئتَ أظهرت الفعل ههنا، وإنْ شئت خزلته وأضمرته. وكذلك (أنْ) بعد اللام إنْ شئتَ أظهرته، وإنْ شئت أضمرته.))[٥٥].

وما تجدر الإشارة إليه أنّ سيبويه قد فسّرَ مجيءَ أفعالٍ منصوبة بعد حروف الجر ومجيء أسماء منصوبة على الاختصاص بعد اسم مرفوع على الابتداء تفسيراً واحداً، فالذي نصب الأفعال والأسماء إنما هو مضمر إضماراً واجباً، وناصب الأفعال هي (أنْ)، وناصب الأسماء هو الفعل، والدليل عليهما، أو المُكتفى به واحد، هو علم المخاطب.

الخاتمة

أظهر البحث لنا عدّة نتائج تمثلت بما يلي:

١. يقصد بالاكتفاء: أنْ يقومَ شيءٌ مقامَ شيءٍ آخرَ يؤدي مؤداه في الوظيفة ـ ويبقى الآخر مقدراً ـ فيُكتَفى به لنكتة، ويصيرُ الكلام معه تاماً مفيداً.

٢. تبيّن أنّ الاكتفاء عند سيبويه مصطلح قار وثابت، إذ لم يستعمله بمصطلح آخر مقارب له، وربما يعني ذلك أنّ الاكتفاء له معنى خاص لا يمكن أن يعرف إلا في سياقات أخرى في النظام اللغوي، ٣. عوّل سيبويه كثيراً على قضية الأصل والفرع في توجيه صور الاكتفاء التي يمكن أن تجري في الكلام؛ فاعتمد على ثنائية طرفها الأول: قاعدة عامة، والثاني فرع عنها، في الغالب يقع الاكتفاء في الفرع، وربما جرى مع الأصل في صور قليلة.

الهوامش

(١) العين (كفي) :٤١٣/٥

(٢) مقاييس اللغة (كفا):١٨٨/٥

(٣) الفروق اللغوية: ٢٤٦

(٤) سورة البقرة من الآية: ٣

(٥) ينظر:البرهان في علوم القرآن: ١١٨/٣، والإتقان في علوم القرآن:١٦٣/٢،وينظر:الكليات : ٣٨٥

(٦) ينظر: الكتاب: ٣٧

(٧)الكتاب:٣٨/٢، ٤٥

(٨) شرح السيرافي على كتاب سيبويه: ٣٦٩/٢

(٩) المصدر السابق: ٣٦٩/٢

(١٠) ويرجع ذلك لعدة أمور منها: إنّ التقاء هذه اللغات يعود الى مرحلة زمنية بعيدة قبل أن تنفصل، وعند انفصالها حملت كل لغة إرثها المشترك ومنه ما يستوي فيه المذكر والمؤنث، أو نشأ من اختلاف القبائل في اصطلاحها على الأشياء، ومع مرور الزمن اختلط التذكير والتأنيث على الناس. وقد نقل قول بروكلمان هذا د. إسماعيل أحمد عمايرة في كتابه ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية: ، عن كتاب بروكلمان باللغة الانكيلزية

C. **Brockelman** (Grundiss der Vergleichenden Grammatik der semitischen Sprachen) Bd, I, II, Berlin 1908-1913:1/404

(١١) ينظر: الكتاب:٢٤١/٣، والمقتضب: ٣٢٠/٣، والأصول في النحو:٤١٥/٢، والخصائص: ٢٤٥/٣

(١٢) شرح المفصل: ٣٥٨/٣

(١٣) ينظر: ، شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك: ٣٩/٢، وارتشاف الضرب: ٧٣٤/٢

(١٤) الكتاب:٣٨/٢

(١٥) ديوان الشاعر جرير: ٥١٥

(١٦) لم يُنسب الشاهد الشعري لأحد، ينظر اللمع: ٣٤

(١٧) ينظر: الخصائص:٤١٦/٢ ، شرح السيرافي على كتاب سيبويه: ٣٦٩/٢، وشرح المفصل: ٣٥٨/٣

(١٨) المقتضب:٣٣٧/٢

(١٩) الكتاب: ٢٥٧/٢

(٢٠) ينظر: شرح السيرافي على كتاب سيبويه: ١٥٦/٢

(٢١) ينظر: السياق في فكر سيبويه وعلاقته بالمكون التركيبي: ٢٣

(٢٢) معجم التعريفات: ١٢١

(٢٣) ينظر شرح الرضي على الكافية: ٢٤٣/١

(٢٤) الكتاب: ٥٥/١-٥٦

(٢٥) ينظر: شرح السيرافي على كتاب سيبويه :٣٢٠/١

(٢٦) ينظر: شرح المفصل: ٢٣٢/١

(٢٧) روي هذا المثل بصورة أخرى هي: (المَلَسَى لاَ عُهْدَةَ)، يُقَال: ناقة مَلَسَى للتي تملُس ولاَ يَعْلَق بها شيء لسرعتها في سيرها، ويُقَال في البيع (مَلَسِي لاَ عُهْدَةَ)، و(أبيعك المَلسَى)، أي: البيعة المَلسَى، ومعنى (لا عهدة) أي: تتلمَّس وتنفلتْ، فلا ترجع إلي. ينظر: مجمع الأمثال للميداني: ٢٨٣/٢

(٢٨) هذا من أمثال العرب، وقصته: أنّ رجلاً من العَمَاليق أتاه أخٌ له يسأله شيئاً، فقال عرقوبٌ: إذا أَطْلَعَ نَخْلي، فلمّا أطلع، قال: إذا أَبْلَحَ، فلمّا أبلح، قال: إذا أزْهَى، فلمّا أزهى،قال: إذا أَرْطَبَ، فلمّا أرطب، قال: إذا صار تَمْراً، فلمّا صار تمراً أخذه من الليل، ولم يُعْطِه شيئاً، فصار مثلاً في خُلْفِ الوعد. ينظر: مجمع الأمثال: ٢/ ٣١١

(٢٩) هذا شطر بيت، وتمام البيت: **وعَدتَ وكان الخُلْفُ منكَ سَجِيَّةً مَواعِيدَ عُرْقوبٍ أخاه بيَثْرِبِ**

وقد نُسِبَ البيت لأكثر من شاعر، فقد نسبه البغداديّ لابن عبيد الأشجعي في خزانة الأدب:٥٨/١، وقيل لعلقمة، ينظر: معجم ما استعجم (عرقب):١٣٨٨/١، ونُسِبَ أيضاً للشماخ، والبيت في ملحق ديوانه: ٤٣٠

(٣٠) الكتاب:٢٧٢/١-٢٧٣

(٣١) ينظر: شرح السيرافي على كتاب سيبويه: ١٦٧/٢ ، وشرح المفصل: ٢٧٨/١

(٣٢)ينظر: الوجهة الاجتماعية في كتاب سيبويه، نهاد الموسى (بحث منشور): ٣١٩-٣٢٠

(٣٣) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: ٢٦

(٣٤) روي هكذا **(معترَّضاً لِعَنْنٍ لَمْ تَعْنِهِ)** يضرب مثلاً للمتعرض فيما ليس من شأنه والعَنَنُ: شَوْطُ الدابة وأول الكلام، ينظر: مجمع الأمثال:٣٢٠/٢

(٣٥) الكتاب:٢٧٢/١-٢٧٣

(٣٦) ينظر: شرح السيرافي على كتاب سيبويه: ١٦٧/٢، وشرح الرماني على كتاب سيبويه، تحقيق: محمد إبراهيم يوسف شبيبة (أطروحة دكتوراه): ٥٧٣/٢ ، وشرح المفصل: ٣٢/٢

(٣٧) ديوان الشاعر: ٦٤.

(٣٨) الكتاب: ٥٦٣/٣

(٣٩) سورة البقرة: ٢٣٤

(٤٠) ينظر: شرح السيرافي على كتاب سيبويه: ٢٩٩/٤

(٤١)ينظر: التعريفات: ٥٦، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب:٦/ ٥٦٩-٥٧٨

(٤٢) شرح الكافية الشافية: ١٦٩١/٣

(٤٣)ظاهرة التغليب في العربية، الحموز :١١٢

(٤٤) الكتاب: ٥٦٤/٣

(٤٥) الكتاب: ٥٦٣/٣

(٤٦) الكتاب: ٧/٣

(٤٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، (المسألة ٨٣): ٥٩٧

(٤٨) شرح قطر الندى وبل الصدى: ٩١

(٤٩) الكتاب: ٦/٣

(٥٠) المقتصب:٦/٢

(٥١) شرح المفصل: ٢٣٠/٤

(٥٢) الكتاب: ٧/٣

(٥٣) ينظر: سياق الحال في كتاب سيبويه: ٢٢١

(٥٤) علل النحو: ١٩٤

(٥٥) الكتاب: ٧/٣

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. الكتب المطبوعة

- **أبحاث في اللغة العربية**، د. داود عبده ، مكتبة لبنان بيروت، ١٩٧٣م.

- **الإتقان في علوم القرآن**، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، تصحيح وتعليق خالد العطار، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٥م.

- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**،أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي(ت ٧٤٥ هـ)، ط١،تحقيق رجب عثمان محمد،راجعه:رمضان عبد التواب،مكتبة الخانجي،القاهرة،١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

– **استراتيجيات الخطاب**، عبد الهادي ظافر الشهري، ط١، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا،٢٠٠٤م.

– **أسرار العربية**، الأنباريّ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧ هـ)، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق،١٩٥٧م.

– **إصلاح المنطق**، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت (ت٢٤٤هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر عبد السلام هارون، دار المعارف مصر، (د ت).

– **الأصول في النحو**، ابن السَّرَّاج، أبو بكر محمد بن سهل (ت ٣١٦ هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ، ط٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٩م.

– **أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة**، د. نايف خرما، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٧٨م.

– **آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر**، د. محمود أحمد نحلة، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة ، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.

– **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** ، كمال الدين ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط٤ ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٣٨٠هـ –١٩٦٠م.

– **البرهان في علوم القرآن**، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، بيروت، لبنان، ١٣٧٦هـ – ١٩٥٧ م.

– **التبصرة والتذكرة**، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري ، ط١، تحقيق د. فتحي أحمد، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ –١٩٨٢م.

– **التعريفات**، العلامة علي بن محمد الشريف الجرجاني (ت٨١٦)، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة، د ت.

– **التعليقة على كتاب سيبويه**، أبو علي الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق عوض القوزي، ط١، مطابع الحسنيّ، الرياض، ١٩٩٦م.

– **حاشية الصبان (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)**، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، د ت.

– **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، ط٤، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.

– **الخصائص**، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمّد علي النَّجَّار، ط٢، دار الكتاب العربي ، القاهرة، ١٩٥٢م.

– **الدلالة والتقعيد النحوي**، دراسة في فكر سيبويه، ط١، د. محمد سالم صالح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦ م.

– **ديوان جرير بن عطية**، شرح محمد بن حبيب ، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٩ م .

– **ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني**، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر ١٩٦٨م .

– **ديوان عمر بن أبي ربيعة** ، شرح عبد علي مهنا، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٩٨٦م.

– **ديوان مسكين الدارمي**، تحقيق كارين صادر، ط١، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٠م.

– **ديوان النابغة الجعدي**، تحقيق عبد العزيز رباح ، دمشق ، ١٣٨٤ هـ .

–**السنن الكبرى**، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت ٣٠٣هـ)، ط١ ، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

– **سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة**، ط١، د. أسعد خلف العوادي، دار الحامد للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.

– **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني المصري(ت٧٦٩هـ) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط١، لبنان ٢٠٠٨م.

– **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك** ، ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ) ، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط١ ، دار الكتب العلمية ، ١٤٢٠هـ . ٢٠٠٠م .

– **شرح الحدود النحوية**، عبد الله أحمد الفاكهي (ت٨٩٩ هـ)، ط٢، تحقيق د. رمضان أحمد الدميري ، ١٤١٤ هـ– ١٩٩٣م.

– **شرح الرضي على الكافية**، رضي الدين الاستراباذي (٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، ط٢ ، منشورات جامعة قازيونس، بنغازي، ١٩٩٦م.

– **شرح قَطْر الندى وبلّ الصدى**، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد،مؤسسة النبراس للطباعةوالنشر،النجف الأشرف، العراق،(دت).

– **شرح الكافية الشافية**، جمال الدين أبو عبد الله بن مالك (٦٧٢هـ) تحقيق عبد المنهم أحمد هريدي، ط١، نشر مركز إحياء التراث الاسلامي، كلية الشريعة والجراسات الاسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،١٤٠٢هـ –١٩٨٢م.

– **شرح كتاب سيبويه**، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافيّ (ت ٣٦٨هـ)،تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيِّد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨ م .

– **شرح كتاب سيبويه**، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافيّ (ت ٣٦٨هـ)،تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيِّد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨ م .

– **شرح المفصل** ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، ط١، قدم له وشرح هوامشه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

– **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي،(ت ٣٩٥هـ)، ط١، تحقيق عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف بيروت لبنان، ١٤١٤هـ –١٩٩٣م.

– **ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية دراسة لغوية تأصيلية**، إسماعيل أحمد عمايرة ، ط٢ ، دار حنين، عمان، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

– **ظاهرة التغليب في العربية**، عبد الفتاح الحموز ط١، جامعة مؤتة ،الأردن ١٩٩٣م.

– **علل النحو**، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت٣٢٥هـ)، ط١، تحقيق د. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشيد للنشروالتوزيع، المملكة العربية السعودية الرياض،١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

– **العين**، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، تحقيق د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

- **الفروق اللغوية**، أبو هلال العسكري، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٣هـ.
- **فصول في فقه اللغة**، د. رمضان عبد التواب، ط٦، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- **في النحو العربي قواعد وتطبيق**، د. مهدي المخزومي، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ١٩٦٦.
- **القرينة في اللغة العربية**، د.كوليزار كاكل عزيز، ط١، دار دجلة، الأردن، ٢٠٠٩.
- **الكتاب: كتاب سيبويه** ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط٣ ، مطبعة الخانجي، القاهرة ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، أبو البقاء الكفوي (ت١٠٩٤هـ) تحقيق د.عدنان درويش ومحمد المصري، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- **الكواكب الدرية**، شرح الشيخ محمد بن أحمد الأهدل (من أعيان القرن الثالث عشر) على متممة الأجرومية ، تأليف الشيخ محمد بن محمد الرعيني المشهور بالحطاب، (د ت).
- **اللباب في علل البناء والإعراب**، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، ط١، تحقيق د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- **اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين**، د. نادية رمضان، دار الوفاء لدُنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٤هـ.
- **اللمع في العربية** ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق د. سميح أبو مغلي ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، ١٩٨٨.
- **مجمع الأمثال**، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري(ت٥١٨هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: دار المعرفة - بيروت .
- **مسند أحمد بن حنبل**، (ت٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الارناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، د ت.
- **معاني القرآن وإعرابه** ، أبو إسحق إبراهيم بن السري الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- **معاني النحو**، د. فاضل صالح السامرائي، ط٢، شركة العاتك للطباعة والنشر، القاهرة ، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.
- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (ت ٤٨٧هـ)، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣ هـ .
- **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، محمد سمير نجيب اللبدي، ط١، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، دار الفرقان عمان الإردن، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، جمال الدين عبدالله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)،تحقيق د. عبد اللطيف محمد الخطيب، ط١، الكويت، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.
- **مقاييس اللغة**، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر،١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- **المقتضب** ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) تحقيق د . محمد عبد الخالق عضيمة ، ط ٣ ، القاهرة ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
-**نصوص من اللغات السامية مع الشرح والتحليل والمقارنة**، د.رمضان عبد التواب،القاهرة ١٩٧٩م.

٢. الرسائل والأطاريح

- **شرح كتاب سيبويه** لعلي بن عيسى الرماني(ت٣٨٤هـ)، تحقيق ودراسة محمد إبراهيم يوسف شبيبة،(أطروحة دكتوراه)، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية،١٤١٤_ ١٤١٥هـ.

٣. البحوث العلمية

- **الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه**، د. نهاد الموسى، (بحث منشور) في مجلة حضارة الإسلام ، دمشق ، ١٩٧٤م.

٤. المصادر الآجنبية

C. Brockelman (Grundiss der Vergleichenden Grammatik der semitischen Sprachen) Bd, I, II, Berlin 1908-1913.

٥. المواقع الالكترونية

-**السياق في فكر سيبويه وعلاقته بالمكون التركيبي**، د.عرفة عبد المقصود عامر.

https://www.alukah.net/Books/Files/Book_5543/BookFile/ alsiaq.pdf